

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.8  
21 November 2013  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## تقرير

المنتدى الإلكتروني الخامس للإسكوا حول المشاركة وبناء التوافق  
4 حزيران/يونيو-30 أيلول/سبتمبر 2013

الأمم المتحدة  
نيويورك، 2013

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
1	4-1	..... مقدمة
		<u>الفصل</u>
1	10-5	..... أولاً- معلومات أساسية
2	11	..... ثانياً- منهجية إدارة المنتدى
3	16-12	..... ثالثاً- مواضيع النقاش
3	59-17	..... رابعاً- حصيلة النقاشات
3	48-18	..... ألف- المطالب أو متطلبات المشاركة
7	56-49	..... باء- السياق
8	58-57	..... جيم- النهج والتجارب الناجحة
9	.59	..... دال- الرؤية المستقبلية
10	.60	..... خامساً- التوصيات

## مقدمة

1- أطلق قسم التنمية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، في الفترة الممتدة بين 4 حزيران/يونيو و30 أيلول/سبتمبر 2013، منتدى إلكترونيًا تحت عنوان "المشاركة وبناء التوافق". ويُنظّم هذا المنتدى على خلفية الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت عدداً من الدول العربية، وسلّطت الضوء على ضرورة معالجة قضايا اجتماعية جرى إغفالها لعقود من الزمن، من أهمها قضايا المشاركة وبناء التوافق في صنع القرار ووضع السياسات.

2- ويندرج هذا المنتدى ضمن سلسلة المنتديات الإلكترونية التي عقدتها الإسكوا، تبعاً، حول مواضيع باتت ملحة في المنطقة العربية التي ما زالت تشهد تحولات تستدعي تغييراً في هيكلها الاجتماعية. وهذه المواضيع هي المشاركة والديمقراطية، والمشاركة والسياسات العامة، والإعلام والتنمية، والاندماج الاجتماعي، والمشاركة وبناء التوافق.

3- وهدف هذا المنتدى الإلكتروني إلى فتح باب النقاش بشأن التحديات الأساسية التي تواجه العالم العربي اليوم، لا سيما في ما يتصل بقضايا المشاركة في السياسات العامة ومسارات بناء التوافق. وهدفت الأسئلة المطروحة إلى تعميق فهم المشاركين للشروط اللازمة لتحقيق مشاركة أوسع، وتحديد العوائق التي تحول دون تحقيق هذه المشاركة. كذلك، كان الهدف من هذا المنتدى إيجاد سبل لتحويل بعض التجارب المُبدعة التي قام بها المجتمع المدني في المنطقة إلى منبر للتفاعل والعمل التشاركي، واكتساب الدروس من تجارب دول أخرى تمرّ في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

4- ويقدم هذا التقرير ملخصاً عن مراحل المنتدى وأعماله. ويتضمن القسم الأول منه معلومات أساسية حول المنتدى؛ ويحدد القسم الثاني منهجية إدارته؛ ويتناول القسم الثالث مواضيع النقاشات التي دارت فيه؛ ويعرض القسم الرابع حصيلتها. أما القسم الخامس، فيقدّم توصيات حول سبل تفعيل منتديات الإسكوا الإلكترونية في المستقبل.

## أولاً- معلومات أساسية

5- يندرج المنتدى الإلكتروني الخامس، الذي نظمته الإسكوا في الفترة 4 حزيران/يونيو - 30 أيلول/سبتمبر 2013 تحت عنوان "المشاركة وبناء التوافق"، ضمن سلسلة الحوارات الإلكترونية التي بدأتها الإسكوا في عام 2010، والتي تناولت المواضيع التالية حسب الترتيب الزمني: المشاركة والسياسات العامة (2010)، والإعلام والتنمية (2010)، والاندماج الاجتماعي (2010)، والمشاركة والديمقراطية (2012).

6- ومن الدوافع الرئيسية لعقد هذا المنتدى التغيرات الملحوظة التي يشهدها عدد كبير من البلدان العربية منذ بداية ما يُعرف بالربيع العربي. وبالرغم من أنّ الحراك الشعبي في هذه البلدان أسفر عن تغيير ملموس في بعض النظم العربية، فقد أدى أيضاً إلى انقسام الرأي العام العربي عموماً، وفي بلدان الربيع العربي خصوصاً. وبرز الاستقطاب في صنع القرار بوضوح في عدد من هذه المجتمعات، حتى أنه بلغ حد العنف أحياناً.

7- وفي ضوء ذلك، وانطلاقاً من الفكرة التي أعادت الشعوب إلى صلب المعادلة السياسية، وتجسّدت في شعار "الشعب يريد"، من جهة، ونتيجة لتزايد حالات الاستقطاب الحاد والمتطرف أحياناً، من جهة ثانية، كان لا بد للإسكوا من أن تبحث في سبل تدعيم المشاركة الشعبية وتعزيز علاقتها ببناء التوافق. وفي هذا السياق، أطلق قسم التنمية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا منتدى إلكترونيًا يسهم فيه طيف واسع من

الناشطين والخبراء وذوي الاهتمام والاختصاص، نساءً ورجالاً، من مختلف دول المنطقة، من خلال عرض وجهات نظرهم وتجاربهم في مجال المشاركة، وتحديد الفرص المتاحة لتحقيق تغيير حقيقي ومُستدام في المنطقة العربية، واقتراح سبل فهم مراحل التغيير. ويهدف المنتدى إلى إشراك هذه الجهات في إيجاد حلولٍ لمختلف التحديات التي تواجه الدول العربية، وفي تحديد الدور الذي ينبغي أن تضطلع به منظمات المجتمع المدني والناشطون الاجتماعيون في معالجة هذه التحديات ووضع تصورٍ لمستقبل المنطقة.

8- وقد أرسل فريق العمل المعني بتنظيم المنتدى دعوات للمشاركة في هذا النقاش الإلكتروني، بالإضافة إلى نصّ يطرح الإشكالية العامة لهذا النقاش، وأيضاً قواعد ونظم المشاركة التي يمكن اختصارها كما يلي:

(أ) الاكتفاء بالإجابة على الأسئلة المطروحة في مرحلة أولى؛

(ب) حصر المداخلة بما لا يتعدى ٥٠٠ كلمة؛

(ج) احترام قواعد الحوار، وعدم استخدام لغة مهينة أو مشينة، وتفادي التطرق إلى المواضيع المطروحة من منطلقات سياسية، والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة فحسب.

9- وقد بلغ عدد المشاركين في نقاشات المنتدى ستة أشخاص، مع أنّ الذين تسجلوا للمشاركة فيه أو جرت دعوتهم لذلك كان عددهم ١٧٨ شخصاً. وأتى هؤلاء المشاركون الستة من ثلاثة بلدان عربية هي لبنان ومصر واليمن. وتفاوتت مداخلاتهم بين مداخلات مطوّلة ومتعددة قام بها مشارك واحد، ومداخلات موجزة، أو مداخلة واحدة قدّمها مشارك آخر.

10- والعدد القليل للمشاركين في المنتدى ليس مستغرباً. ففكرة المنتدى الإلكتروني ما زالت في بدايتها، لا سيما وأن الحوار على الفضاء السيبراني في العالم العربي ما زال غير مألوف على نطاق واسع. وتشير معلومات بعض الصحف الأجنبية الصادرة في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها "الغارديان" و"نيويورك تايمز" إلى أن التعليقات عليها تتخطى أحياناً ٦٠٠ تعليق على المقال الواحد، بينما بالكاد يبلغ عدد القراء المعلقين على المقالات في الصحف العربية العشرين، حتى ولو كانت هذه الصحف ذات جمهور واسع ومصداقية كبيرة، مثل "الأخبار" أو "النهار" اللبنانيين و"المصري اليوم" و"الأهرام" المصريين.

## ثانياً- منهجية إدارة المنتدى

11- جرى تعيين مسؤول عن توجيه عمل هذا المنتدى الإلكتروني، حيث يتركز دوره على تيسير النقاش وكتابة التقرير النهائي للمنتدى. وقد اعتمد هذا المسؤول، المعروف بـ "ميسر" أعمال المنتدى، المنهجية التالية بعد موافقة المشاركين عليها:

(أ) عرض ملخص لأهم النقاط المطروحة بعد كل ثلاث أو أربع مداخلات؛

(ب) طرح بعض الأسئلة المباشرة حول النقاط والمقترحات المذكورة، وذلك من أجل تطويرها وتقديم مقترحات عملية تسهم في التوصل إلى توصيات عملية؛

(ج) عرض أفكار وتجارب ومعلومات وأحياناً دراسات حالة حول المواضيع المطروحة، وذلك لتبادل الخبرات والمقارنة بينها.

### ثالثاً- مواضيع النقاش

12- نظراً إلى أنّ مسار عمل المنتدى ارتكز على منهجية طرح الأسئلة على المشاركين، حرص منظموه على تسهيل الحوار بين المشاركين وميسر المنتدى، وفيما بينهم، من خلال وضع وطرح مجموعة من الأسئلة تمحورت حول ثلاثة عناوين رئيسية.

13- المطالب أو متطلبات المشاركة: يُقصد بمصطلح "المتطلبات" آليات المشاركة اللازمة لتمكين المواطنين من التعبير عن وجهات نظرهم واحتياجاتهم ومطالبهم بسهولة ووضوح، ولوضع سياسات عامة تتسم بالكفاءة وتأخذ هذه الاحتياجات والمطالب في الاعتبار. وتتمحور الأسئلة المتصلة بالمتطلبات حول قدرة هذه الآليات على الحؤول دون وقوع المجتمع في النزاعات وعلى المساهمة في تخفيف الاحتقان الاجتماعي.

14- السياق: يُقصد بمصطلح "السياق" أبرز التحديات التي تحول دون المضي في اعتماد وتطبيق الآليات التشاركية المطلوبة لتحقيق سياسات عامة فعّالة. وتهدف الأسئلة والمعلومات المتصلة بالسياق إلى تحديد أثر النزاعات الاجتماعية وحالة عدم الاستقرار الناتجة من سقوط عدد من النظم العربية على أطر وآليات المشاركة المعتمدة أو المطلوبة.

15- النُهُج والتجارب الناجحة: تهدف المعلومات والأسئلة المتصلة بالنُهُج والتجارب إلى تسليط الضوء على عدد من قصص النجاح في اعتماد سياسات عامة اندماجية نتيجة لارتفاع مستويات مشاركة مختلف فئات المجتمع.

16- الرؤية المستقبلية: تهدف المعلومات والأسئلة المتصلة بالرؤية إلى تقديم توصيات واقتراح آليات جديدة وابتكارية للمشاركة وبناء التوافق حول قضايا الشأن العام ووضع رؤية مستقبلية في هذا الشأن.

### رابعاً- حصيلة النقاشات

17- تولّى ميسر المنتدى إعداد تقرير حول المناقشات التي دارت في المنتدى. وتعتمد منهجية كتابة هذا التقرير على تلخيص أبرز الآراء المطروحة خلال المناقشات وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون، وذلك تحت العناوين الرئيسية للمنتدى، وهي المطالب أو متطلبات المشاركة؛ والسياق؛ والنُهُج والتجارب الناجحة؛ والرؤية المستقبلية. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التقرير يعكس آراء المشاركين فقط، وليس وجهات نظر الإسكوا.

### ألف- المطالب أو متطلبات المشاركة

18- تركز المشاركة الحقيقية على مجموعة من المبادئ التي يجب على جميع الأطراف العاملة معاً أن تؤمن بها وتوافق عليها وعلى تطويرها. وهي لا تقتصر على إعداد الوثائق وإصدار النظريات، بل تتطلب اتخاذ خطوات واقعية وملموسة من جميع المعنيين بلا استثناء، وذلك في إطار موحد. وقيام هؤلاء المعنيين معاً بصياغة رؤية متفق عليها للمشاركة هو شرط لا بد منه لتطوير رؤية للعمل التشاركي.

19- يستدعي تطوير آليات المشاركة واعتمادها تحليل الواقع ليس على مستوى البلد فحسب، بل على مستوى المكونات المجتمعية المحلية التي لها مصالح مشتركة لا تستطيع التعبير عنها دائماً، ومن ثمّ إنشاء هذه الآليات عن طريق قنوات تشاركية تصاعديّة تفضي في النهاية إلى مؤسسات صنع القرار.

20- تتمثل منافذ التعبير والمشاركة الرئيسية المتاحة للمواطنين في المؤسسات التمثيلية والعامّة. وبالتالي، يجب على هذه المؤسسات أولاً الاسترشاد بوجهات نظر المواطنين المتلقين للخدمات.

21- يساعد تحديد طبيعة النظام والقوى المهيمنة عليه في فهم وجهة بناء آليات المشاركة في صنع السياسات العامة التي يطالب بها المواطنون.

22- تشكل المشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية. بعبارة أخرى، المشاركة السياسية هي مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، ويمكن في ضوءه التمييز بين النظم الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من جهة، والنظم الاستبدادية والشمولية والتسلطية التي تقوم على الاحتكار، من جهة ثانية.

23- يشكل مبدأ المشاركة أيضاً معياراً للتمييز بين النظم الوطنية الديمقراطية التي قوامها الوحدة الوطنية والوحدة ضمن الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، من جهة، والنظم الشمولية والتسلطية التي قوامها التفرقة الاجتماعية وأشباح الحرب الأهلية، من جهة ثانية. والمشاركة أيضاً هي مبدأ سياسي وأخلاقي يشكل فرقا نوعياً بين الحرية والاستبداد.

24- يستدعي تفعيل آليات المشاركة الجماهيرية تعزيز وعي المواطنين بمشاكلهم، وذلك عن طريق السبل العلمية والإحصائية وليس النظريات والخطابات الجوفاء.

25- يشكل التوافق الوطني حول قواعد العمل السياسي وضرورة احترامها والالتزام بها أساساً لأي مشروع هدفه النهضة بالبلد المعني. وللوصول إلى مثل هذا التوافق، لا بد من اعتماد مبدأ الحوار، بما أنه أهم القنوات اللازمة لبناء التوافق، لا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات.

26- يتوقف التأسيس لمبدأ الشراكة والترويج له وتحقيق التوافق بشأنه على صيغة بناء الدولة، وأسلوب الحكم، ومستوى الديمقراطية، ومستوى المشاركة في العملية السياسية. ويتضمن ذلك المشاركة في صنع السياسات العامة على المستوى الكلي أو القطاعي؛ وممارسة الحق في إبداء الرأي بشأن طرائق وآليات تقديم الخدمات. وبالتالي، لا يمكن تحقيق المشاركة في إطار نظم الحكم التي تنتهج الأسلوب الرعائي ولا تأخذ في الاعتبار المواطنة وما يتصل بها من حقوق المواطنين، أقله في التعبير عن رأيهم بمستوى الخدمات التي يتلقونها.

27- يشكل وجود المؤسسات في الدولة الممر الذي يمكن من خلاله تحقيق المشاركة في صنع القرار. وهذه المؤسسات متنوعة: فمنها تلك المتصلة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية، ومنها المؤسسات المحلية التي تتضمن المجالس البلدية وما يوازيها من إدارات محلية، ومنها ما يُعرف بالمجتمع المدني.

28- يشكل المجتمع المدني، من حيث المبدأ والنظرية، أحد العوامل الرئيسية في عملية المشاركة وبناء التوافق. لكن قدرة المجتمع المدني على أداء هذا الدور الهام يتوقف على جملة عناصر، منها طبيعة البلد المعني، ودرجة تطور مؤسسات الدولة، وتوفر الحركات السياسية الراسخة.

29- يبدو الحديث عن المجتمع المدني ومؤسساته في المجتمعات العربية أضخم بكثير من وجود هذا المجتمع فعلياً على الأرض. ويهيمن على هذا المجتمع ما يمكن تسميته بالمجتمع الأهلي، أي المشدود في ولاءه

إلى مؤسسات عصبية قد تكون عشائرية أو قبلية أو طائفية، بينما يشترط المجتمع المدني تمتع المواطنين بالحرية وبحتم انفصال المواطنة عن أي انتماء أو ولاء جهوي أو فنوي.

30- تكتسب منظمات المجتمع المدني شكل منظمات خيرية أو منظمات تابعة لمؤسسات المجتمع الأهلي. وإذا ما كان المجتمع المدني مرتبطاً بالمجتمع السياسي بواسطة علاقة جدلية، فذلك لا يعني أن انهيار الحركة السياسية سيؤدي إلى صعود المجتمع المدني، بل على العكس، إما يرتفع هذان الشقان معاً وإما يسقطان معاً.

31- يحتاج المجتمع المدني إلى إعادة هيكلة مكوناته، وفق معايير موضوعية تفضي إلى مجتمع مدني قائم على التخصصات والمهارات وليس على الولاءات الضيقة. وتشهد الساحة العربية اليوم وجود مؤسسات ضمن المجتمع المدني تتفوق على داخلها وترتكز على العرقية والطائفية. ويتعارض ذلك بالكامل مع أهداف المجتمع المدني وآلياته.

32- يستدعي تحقيق المشاركة الحقيقية نبذ فكرة أو ثقافة الأقلية المسيطرة التي تهيمن على كل جماعة تعتنق معتقداً أو إيديولوجيا خاصة بها، وتنصّب نفسها مرشداً لها، وتعتقد أنها الأكثر قدرة على إدارة أمور الوطن بمعزل عن بقية الشركاء في الوطن.

33- لا تتحقق المشاركة ما لم تتوفر الحرية. ولذلك، يجب بناء مؤسسة قضائية رصينة تكفل تمتع المواطنين بالحرية العامة التي ينص عليها الدستور.

34- تتطلب المشاركة الحقيقية أيضاً تفعيل دور القطاع الخاص في تدوير عجلة الاقتصاد، من دون إغفال منافع التنافس مع القطاع العام. ومن شأن ذلك أن يخلق حالات من الإبداع والتقدم تولد مزيداً من الأفكار الحكيمة القادرة على ترسيخ مفاهيم التشاركية.

35- تشكل السياسات العامة التي تُصنع من الأسفل، أي من القاعدة الجماهيرية، أفضل أنواع السياسات العامة، وهي تتعارض بالكامل مع الرؤية العربية للسياسات العامة التي كانت سائدة قبل انطلاق ما بات يُعرف بالربيع العربي.

36- تتطلب المشاركة الحقيقية في السياسات العامة بيئة آمنة تسمح للأفراد بالتعرف على المشاكل العامة واقتراح حلول بديلة واختيار الحلول المثلى. أما في ظل الاضطرابات، فمن المستحيل تحقيق أية مشاركة حقيقية.

37- يستدعي وضع السياسات العامة السليمة توفر بيانات دقيقة تمكن واضعي هذه السياسات من الاستجابة لتطلعات المواطنين. أما النقص في المعلومات اللازمة أو تردّي جودتها، فمن العوامل التي تقوض نجاح عملية وضع السياسات.

38- تقتضي المشاركة في السياسات العامة تولي الأشخاص الأكثر كفاءة المناصب العامة، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التوافقية التي تقوم في الأساس على المحاصصة العرقية والطائفية.

39- ينبغي توزيع المسؤوليات بين أطراف العملية التشاركية بشكل يحترم قدرات ومساهمات كل طرف في معالجة قضايا الشأن العام. وحتى الدولة ملزمة بالاعتراف بوجود تشارك مسؤولياتها وبحق التفرد بصنع

القرار بموجب سلطتها. وفي العمليات التشاركية، يجب التحالف بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبارها جميعاً جهات معنية بدفع العملية الانتقالية قدماً.

40- وتُعتبر الدولة، في إطار العملية التشاركية، طرفاً تقع عليه مسؤوليات محددة، ولا تكون صاحبة اليد العليا، وذلك في القضايا التي تركز أو يجب أن تركز على المشاركة، وهي التنمية بمفهومها الشامل والكامل والمتكامل. فالدولة تنعم بالسلطة العليا في إطار ممارستها لمهامها وصلاحياتها السيادية، وعند تمثيلها لسلطة القانون. وهي الطرف الوحيد الذي ينعم بهذه السلطة، وذلك بموجب التفويض الدستوري المسند إليها والذي يمثل عقداً اجتماعياً بينها وبين مواطنيها.

41- ويتمثل دور الدولة في عملية التنمية بالمشاركة في:

(أ) تهيئة البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تهيئة البنية الأساسية العامة؛

(ج) تفهم احتياجات القطاع الخاص؛

(د) وتوجيه عملية التنمية، وضمان جودتها وشمولها وعدالتها، مع الحفاظ على البيئة وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية.

42- تتولى منظمات المجتمع المدني، في المقابل، المهام التالية:

(أ) المساهمة في ضمان شفافية عملية استخدام الموارد العامة وعدالة توزيعها لتحسين معيشة جميع فئات المجتمع؛

(ب) تحديد أولويات التنمية ومتطلباتها، والرقابة على العملية التنموية وتقييمها من أجل ضمان جودة الأداء والخدمات؛

(ج) المساهمة في تعزيز كفاءة البرامج الاستثمارية.

43- يؤدي القطاع الخاص الوظائف التالية:

(أ) الاستثمار في المجالات ذات الجدوى والاستدامة الاقتصادية، والمساهمة في توفير فرص العمل وتنمية الاقتصاد؛

(ب) مساعدة الحكومة على فهم احتياجاته (كقطاع مستثمر)، وعلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على توفير المناخ المؤاتي لأنشطته؛

(ج) بذل الجهود للتوفيق بين مصلحته الربحية والمصلحة التنموية، مع الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية المحلية.

44- إنّ عملية تعزيز المشاركة تتطلب إيجاد آليات لترسيخ مبدأ الشراكة في الدستور، وترجمة النصوص التشريعية إلى آليات عمل مؤسسية توّفر فرص العمل وتتيح تبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة وسائر الأطراف المعنية بالشراكة، سواء أكانت هذه الأطراف عند رأس هرم السلطة أم في مستويات إدارية أدنى، مثل المؤسسات المعنية بالإدارة المحلية وتقديم الخدمات وتلك المتصلة بشكل مباشر بالمجتمع المحلي.



45- ينبغي الاعتراف بالفرق بين التمثيل الرسمي والتمثيل الشعبي، على النحو التالي:

(أ) التمثيل الرسمي يتمّ عن طريق المؤسسات والهيئات المنشأة بموجب التشريعات الدستورية والقوانين الناظمة لها، والتي تكون بالتالي خاضعة لقواعد محددة وآليات إدارية تركز على بيروقراطية الدولة تحدد لها مسار عملها؛

(ب) التمثيل الشعبي، في المقابل، تتعدد أدواته، وتتضمن الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والديمقراطية والنوادي والجمعيات المختلفة.

46- تتوقف كفاءة عملية الشراكة على شروط أساسية، منها توفير وتهيئة البيئة المؤاتية للعمل التشاركي، وتطوير القدرات اللازمة، وبناء القدرات وفق نهج وثقافة موحدتين بحيث لا تتأثر بالاجتهادات الأحادية والثقافات المختلفة التي تؤثر سلباً على عملية الشراكة وتؤدي إلى التقريق بين الأطراف وليس إلى بناء التوافق بينهم.

47- يعتبر كثيرون من العاملين في مجال بناء الشراكات أو المهتمين به أنّ الثقافة المرجعية الحيادية أساسية لبناء الشراكة والتوافق، وأنّ الثقافة تؤثر عادة على الحياد، بصرف النظر عما إذا كانت ذات صبغة دينية أو قومية أو فلسفية. بعبارة أخرى، يجب اعتماد ثقافة الشراكة كثقافة مرجعية. ويمكن لأي جهة محايدة أن تؤدي دوراً هاماً في تأسيس هذه الثقافة. ومن المقترح أن يشكل دليل الإسكوا حول تنمية المجتمع المحلي<sup>(1)</sup> ودليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي<sup>(2)</sup> إطاراً لبناء القدرات والتأسيس لثقافة المشاركة وبناء التوافق. وقد نُظّم عدد من الأنشطة لتطوير صيغة للشراكة في اليمن، غير أن أطرافها لم تقف بعد.

48- ينبغي أن تستوفي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الشروط التالية من أجل قيامها ببناء التوافق:

- (أ) ألا تكون هذه المنظمات مصنفة سياسياً، أو محسوبة على أطراف سياسية؛
- (ب) أن تنال إجماع كل الأطراف عليها؛
- (ج) أن تتمكن من التأثير على معظم الأطراف المشاركة.

#### باء- السياق

49- ساهمت الانتفاضات في إعادة دفة السياسة إلى الشعب في بعض الحالات، حتى ولو تمّ الالتفاف على هذا الإنجاز في فترة لاحقة. لكن الشعب سيكون من دون شك إحدى الأدوات المركزية في تجدد الانتفاضات وبناء الدولة.

50- أغفلت النظم العربية بشكل عام، وتلك التي شملها الربيع العربي بشكل خاص، بناء مؤسسات محترفة تُعنى بإدارة الخدمات العامة وتوفيرها.

(1) E/ESCWA/SDD/2009/Technical Paper.8

(2) E/ESCWA/SDD/2012/3/Manual

51- افتقر بناء المؤسسات التمثيلية ذات البعد الديمقراطي في عدد من البلدان العربية، مثل المجالس المحلية والتشريعية، إلى الرؤية الصائبة ومنهجية التواصل مع المواطن والوقوف عند آرائه وتطلعاته.

52- عمدت نظم عربية عدة إلى تدجين منظمات المجتمع المدني والتأثير على نوعية خدماتها، عن طريق الترغيب والترهيب، وذلك لدفعها إلى العمل في إطار يكرّس التوجهات السياسية للنظام السياسي الحاكم. كذلك، لم تُبذل الجهود اللازمة لتوفير القدرات المؤسسية والبشرية المطلوبة لتعزيز دور المنظمات الأخرى في عملية المشاركة.

53- تعاني مجموعة من البلدان العربية من تراجع دورها قبل اندلاع الحراك الشعبي فيها، نتيجة انهيار مشاريع التحديث فيها وأثار هذا الانهيار، خصوصاً على تفكك بنى ومؤسسات الدولة، وذلك مقابل تعاظم نفوذ الهياكل العصبية العشائرية والقبلية والطائفية والاثنية، وانتقال السلطات تدريجياً إليها، وتحول ولاء المواطنين إليها، وتأمين الخدمات للمواطن عبرها. وقد تقام تفكك دور الدولة وتراجعها في بلدان الانتفاضات العربية، وقبلها في بلدان أخرى، منها لبنان مثلاً.

54- يؤدي انهيار المؤسسات المركزية ووقوعها تحت سيطرة قوى العصبية إلى شلل في عمل المجالس المحلية، علماً بأنه يستحيل على هذه القوى أن تحل محل المؤسسات المركزية. وسيقع هذا الشلل، حتى ولو جهدت هذه القوى للتعويض عن غياب دور الدولة وتغطية بعض الخدمات حسب إمكاناتها.

55- يرتبط نجاح المشاركة باتساعها وشمولها لأوساط متنوعة وفئات واسعة من المجتمع، وبمدى تمثيلها لمختلف المناطق الجغرافية، وهي عناصر تعزّز أثرها. ويرتبط نجاحها أيضاً بقدرة آليات المشاركة على الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والإعلام، وذلك لبناء رأي عام حول المطالب المحددة.

56- تفقد الجماهير اهتمامها وتأثيرها عندما ينتهي الحدث. ويتوقف استمرارها على وجود مؤسسات وأطر وأحزاب تتولى متابعة المهمات النضالية التي تكون الجماهير قد رفعت رايّتها في انتفاضتها. ففي مصر على سبيل المثال، ارتفعت صيحات الشباب في أعقاب الانتفاضة الأولى لتندّد بسرقة البعض للثورة، وظلت تدعو إلى "مليونيات" في الشارع لم يشارك فيها إلا بعض المئات. وبن الفارق كبيراً بين قدرة الحشد الجماهيري، واستثمار هذا الحشد في السياسة.

### جيم- النهج والتجارب الناجحة

57- توفّق المشاركون عند مجموعة من النهج الجديدة الناشئة في المنطقة العربية تجاه المشاركة عموماً، وشراكة المجتمع المدني في وضع السياسات العامة خصوصاً وأشاروا إلى أنّ أساليب المشاركة تختلف بين فئات المجتمع، الأمر الذي يؤثر على النزاعات المزمّنة والدائمة في عدد من المجتمعات العربية.

58- وتطرقوا إلى مجموعة من الأمثلة والتجارب التي تشهدها دول عربية وغير عربية يمكن البناء عليها لتعزيز المشاركة ودعم عملية بناء التوافق في الدول العربية. ومن هذه التجارب مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، بالإضافة إلى تجربة لبنان في السبعينات حيث كان المجتمع المدني فاعلاً، تعبّر عنه المؤسسات والنقابات الديمقراطية والحركات السياسية الصاعدة، والذي استمر بعد الحرب الأهلية، قبل أن يتقلص مؤخراً دور الأحزاب السياسية لصالح صعود الطوائف وهيمنتها على البلاد وتراجع موقع ودور مؤسسات المجتمع المدني. كما أشار المشاركون إلى تجربة "الرجل الواقف" في الحراك التركي الأخير كإحدى التجارب الأكثر

نجاحاً، بالإضافة الى تجربة مصر في الثورات الشعبية التي شهدتها وقدرة الشعب على إسقاط النظام، ناهيك عن مؤتمر الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف).

### دال- الرؤية المستقبلية

59- وضع المشاركون في المنتدى رؤية للمشاركة وبناء التوافق في الدول العربية، قوامها ما يلي:

(أ) التوافق على وثيقة تأسيسية وطرحها للاستفتاء العام بحيث تخدم كإحدى آليات المشاركة في صنع السياسات العامة فتساعد المواطنين على إيصال آرائهم وإدارة خلافاتهم وبناء التوافق، على أن تتولى إعداد هذه الوثيقة الفئات الأكثر تمثيلاً للمجتمعات العربية؛

(ب) تشكيل لجنة حكمااء يقوم الشعب بانتخاب أعضائها، على أن يترشح لعضويتها أصحاب الأفكار الإصلاحية والإنقاذية من ذوي الشفافية والمناقبية الأخلاقية والانتماء الوطني؛

(ج) تشكيل مجلس للقيادات التقليدية في بلدان مثل اليمن مثلاً، وذلك نظراً للنفوذ القبلي والتقليدي الذي تمارسه هذه القيادات في أرض الواقع في غياب الأطر المؤسسية. وينبغي أن يكون هذا المجلس دستورياً وقانونياً، وأن تسهم من خلاله القوى التقليدية في بناء وتطوير مؤسسات الدولة بدلاً من العمل ضمن تكوينات هلامية مثل الأحزاب والمنظمات التي تستمد نفوذها من شخصيات تقليدية، وبدلاً من العمل بصفة شخصية من خلال النفاذ إلى القيادات النافذة في صناعة القرار السياسي. ومن المقترح أن يتضمن هذا المجلس كيانات محلية تنطلق منها عملية صنع القرار؛

(د) إنشاء مجلس أو لجنة معنية بالبعدين التنموي والاقتصادي تتكون من الهيئات الواقعة عند أسفل الهرم (أي الهيئات المحلية)، ولجنة على المستوى الوطني، تعالج جميعها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقف على احتياجات السكان ودور القطاع الخاص. ومن المقترح أن تستمد هذه الهيئات نفوذها من القانون، بحيث تكون قراراتها ملزمة؛

(هـ) إنشاء ديوان للمظالم يُعنى بالمراقبة والتقييم ويندرج ضمن آليات الشفافية والمساءلة؛

(و) تنظيم مؤتمر وطني للحوار، على غرار المؤتمر الجاري حالياً في اليمن، باعتباره من الآليات اللازمة لبناء التوافق في القضايا الوطنية العامة. وينبغي ألا تتأثر هذه الآليات بأية أصوات أو قوى معطلة، بما أن الهدف منها هو بناء التوافق وليس هدمه. ولاعتماد أفكار معينة بعد التحاور بشأنها، يجب التوافق عليها بنسبة 90 في المائة. وما لم تتحقق هذه النسبة، تُناقش هذه الأفكار من جديد، وتُعرض على لجنة التوفيق، وهي لجنة فنية تؤدي دوراً إرشادياً. وبعد ذلك، يجب التوافق على تلك الأفكار بنسبة 70 في المائة. ومجدداً، إذا لم تتحقق هذه النسبة، يُحال المقترح على لجنة التوفيق التي تصبح ملزمة بحشد دعم المشاركين في المؤتمر الوطني للحوار وتعبئتهم للتوافق عليها، أو تطويرها أو إعادة صياغتها بشكل يعزز إمكانية التوافق بشأنها؛

(ز) البحث في المعنى الحقيقي لمصطلح المشاركة، وعلاقته بحياة جميع فئات المجتمع وهمومها اليومية، ومن بينها السلطات التنفيذية والسلطات العامة والجمهور؛ وإيضاح مكونات المشاركة وعلاقتها بالسياسات العامة، كي لا تتمسك الحكومات بالتعريف القائل بأن السياسات العامة هي فعل حكومي، فتحتكر التصرف بها وتتغاضى عن أهمية المشاركة في صنعها وتمويلها وتنفيذها وتقييمها والاستماع إلى الآراء حولها.

## خامساً- التوصيات

60- قدّم المشاركون في المنتدى وأيضاً ميسر أعماله عدداً من التوصيات لقسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، هدفها تحسين مسار عمل المنتديات الإلكترونية المقبلة التي تعتمد الإسكوا تنظيمها في المستقبل. ويمكن تلخيص هذه التوصيات كالتالي:

(أ) إيضاح أهداف الأسئلة المطروحة خلال المنتدى الإلكتروني، التي غالباً ما يكون الغرض منها فتح باب النقاش وليس بالضرورة إيجاد أجوبة محددة. وتنتج أهمية ذلك من احتياج عدد من المشاركين في المنتدى على الطابع العام لبعض الأسئلة وعدم التوصل إلى إجابات واضحة عليها. وتساءل البعض عن مدى صوابية بعض المصطلحات التي تُستخدم في العالم العربي ولكن نشأت أصلاً في الغرب؛

(ب) تحسين الموقع الإلكتروني لقسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة للتشجيع على المشاركة الحقيقية، من خلال ضمان سهولة المشاركة ووضوح النص، وأيضاً تضمين المعلومات المتوفرة على هذا الموقع بيانات خاصة بالمشاركين، كمجال اختصاصهم مثلاً، من أجل تعزيز التشبيك فيما بينهم؛

(ج) عدم حصر الجهات المستهدفة بالجمعيات المدنية، ومحاولة الوصول إلى الفئات الشبابية، مثل طلاب الجامعات والمدارس. ويتطلب ذلك طرح أسئلة تستهدفهم مباشرة وتتناول سبل تعزيز آليات المشاركة في الجامعات والمدارس عبر الهيئات الطلابية مثلاً؛

(د) استخدام موقع فيسبوك بسهولة استعماله وقدرته على الوصول إلى الشرائح المستهدفة؛

(هـ) تخصيص قسم من أعمال المنتدى لتجارب المشاركين، ودعوتهم إلى تقديم عروض موجزة عن تجاربهم الناجحة في المشاركة، سواء أكانت هذه المشاركة في الجامعة أم في الجمعيات أم في الانتخابات النيابية؛

(و) تنظيم حوار مباشر إلكتروني، مرة في الشهر مثلاً، مع أحد المفكرين أو الكتاب أو الباحثين، للتشجيع على المشاركة في المنتدى. ومن المقترح أن يعتمد الحوار على توجيه أسئلة مباشرة من الأعضاء للضيف، وذلك لمدة لا تتعدى الساعتين.